WORLD HEALTH ORGANIZATION

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE

المجلس التنفيذي

الدورة الثالثة والثمانون | م ت٨٣/٢٢ | EB83/22

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت | ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر | 24 October 1988

ادارة موارد منظمة الصحة العالمية

تقرير مقدم من لجنة البرنامج

١- استعرضت لجنة البرنامج ورقة عمل عن ادارة موارد المنظمة [١] تلخص المناقشات السابقة التي دارت في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ حول هذا الموضوع في لجنة البرنامج ، واللجان الاقليمية الست بالمنظمة ، والمجلس التنفيذي• وتضمنت الوثائق الأساسية الورقة التي قدمها المدير العام في ١٩٨٧ عن ادارة موارد المنظمة ، وتقرير لجنة البرنامج الى المجلس في دورته الحادية والثمانين [٢]، وآراء اللجان الاقليمية ، وتعليقات المكاتب الاقليمية عليها •

٢- وأقرت اللجنة بأن الدول الأعضاء فرادى ، واللجان الاقليمية ، والمجلس التنفيذي ، وجمعية الصحة العالمية لم تأل جهدا في تطوير مهام نظام القيم ، وسياسات واستراتيجية توفير الصحة للجميع التي وضعتها المنظمة ، والالتزام بها • وكان هناك كذلك اتفاق تام في الآراء حول دور المنظمة وهيكلها ووظيفتها ، التي تقوم على مبادئ التعاون والترابط والاعتماد على الذات ، وعلى تفرد وسيادة كل من الدول الأعضاء •

٣- وكان اهتمام المنظمة ، وأجهزتها الرئاسية والدول الأعضاء ينصب على وجوب استخدام موارد المنظمة التقنية والبشرية والمادية والمالية على أفضل نحو من حيث الكفاءة والفاعلية على جميع المستويات التنظيمية ،وعلى استخدامها من جانب الدول الأعضاء ، وفقا للسياسات والاستراتيجيات العالمية والاقليمية والوطنية ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للترتيبات السياسية والبرنامجية والمالية اللامركزية المتفق عليها ، بحيث تترك أثرا نهائيا ايجابيا بالنسبة لصحة جميع الناس •

٤- وفي هذا السياق ، تحدث المدير العام عن المنظور المستقبلي لادارة وتطوير برنامج المنظمة [٣]• وكان من الواضح أن المدير العام يرفع تحويل التشديد الى التنفيذ العملي للسياسات والاستراتيجيات المتفق عليها ،مع الاعتماد الكامل على المديرين الاقليميين بوصفهم المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين في كل اقليم فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية والبرامج القطرية ، وعلى اللجان الاقليمية بوصفها أجهزة رسم السياسة الاقليمية التي تشرف على عمل المنظمة في الاقليم ، وعلى الدول الأعضاء باعتبارها شريكة في عمل المنظمة ومستفيدة منه •

٥- وكان واضحا بالمثل من بيانات المديرين الاقليميين ومن تقارير اللجان الاقليمية بعد استعراضها لهذا الموضوع أن الآليات التنفيذية الأساسية في موضعها ، وأن اللجان الاقليمية مستعدة تماما لأداء دورها في وضع سياسة وأولويات ميزانية البرنامج الاقليمية ، وفي رصد العمليات الادارية العامة ، وتنفيذ البرنامج ، واستخدام موارد المنظمة ، وكذلك تقييم الأثر من حيث توفير الصحة للجميع • وتضمن ذلك التقيد بمضمون قراري جمعية الصحة ج ص ع٣٣-١٧ وج ص ع٣٤-٢٤•

٦- وأعربت لجنة البرنامج من جانبها عن استعدادها لأداء الدور المحدد لها في تقديم المشورة للمدير العام وخدمة المجلس التنفيذي ككل ، من أجل المساعدة في وضع سياسة المنظمة واستراتيجيتها واستعراض برامج المنظمة وتقديم المشورة لها ، وفقا لقراري المجلس م ت٥٨ق١١ و م ت٧٩ق٩ • واستعرضت لجنة البرنامج في اجتماعها الجاري تفاصيل العناصر العالمية والأقاليمية في مشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ [٤]• ولكي تستطيع اللجنة أداء دورها

---

(١) الوثيقة م ت٨٣/ل ب/ و ع/٢ (ملحقة بهذه الوثيقة) ، وضميمية ١ •

(٢) الوثيقة م ت١٩٨٨/٨١/ سجلات/١، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

(٣) الوثيقة م ت٨٣/ل ب/ و ع/١ •

(٤) الوثيقة م ت٨٣/ل ب/ و ع/٤ •

بأكبر قدر من الفعالية سيكون من المفيد بوجه خاص أن يزودها المدير العام والمديرون الاقليميون بالتقارير بشكل مباشر وغير رسمي وبصورة شفهية عن التحديات الجديدة ، والقدرة على التنبؤ ، والاتجاهات الرئيسية والتغيرات التي تحدث في السياسات والأولويات والبرامج ونتائجها ، واستخدام موارد المنظمة ، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للحالة الصحية من المنظور الاقليمي والعالمي • وسيكون من شأن هذه التقارير أيضا أن تمكن لجنة البرنامج من تقديم النصح بشكل أفضل للمدير العام بصدد أولويات البرنامج وتخصيص الموارد في المستقبل • وسيقتضي الأمر ايلاء اهتمام لتجنب تداخل هذه التقارير مع التقارير المماثلة التي تقدم للجان الاقليمية والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة • ومن هذا المنظور ، ستجرى دراسة لأفضل ترتيب زمني لاجتماعات لجنة البرنامج • وسيبحث المجلس هاتين المسألتين في دورته المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في ضوء الدور العام لهذه اللجنة ووظيفتها •

٧- وركزت لجنة البرنامج على بعض القضايا المحددة لدراستها بمزيد من التفصيل والتعليق عليها • وتم التأكيد على قيمة أهمية استخدام الشكل المبّسط لرصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع • ويتعين ايلاء اهتمام لدقة المعلومات وملاءمتها • ويجب أن تقدم التقارير على فترات منتظمة لتكشف الاتجاهات دون ارهاق الدول الأعضاء بها •

٨- ولدى تقديم تقارير عن سياسات ميزانية البرنامج الاقليمية ، يهم بالقدر نفسه الاعتراف بجوانب النجاح وفهم أسباب الفشل أو الفشل الجزئي في التنفيذ • وأعادت لجنة البرنامج تأكيد سياسات المنظمة فيما يتصل بالمنح الدراسية والامدادات والمعدات ، وغيرها من أشكال التعاون التقني • ولاحظت القيود العملية التي تواجه أجهزة رئاسية كاللجان الاقليمية عند استعراض تفاصيل أنشطة محددة في البلدان والأقاليم مثل الامدادات المقدمة أو المنح الدراسية الممنوحة ، وشعرت أنه ينبغي للجان الاقليمية أن تضطلع بمسؤولية التأكد من الالتزام بالمبادئ • وأحاطت اللجنة علما بعزم المدير العام على استمرار اجراء المراجعات المالية المنتظمة مع التشديد مجددا على رصد البرامج وتقييمها •

٩- وبعد تلقّيها وجهات نظر اللجان الاقليمية التي سبق لها أن درست الموضوع ، أيدت لجنة البرنامج بقوة استمرار ممارسة اصدار " أرقام التخطيط القطرية " كنقطة بداية للعملية المشتركة بين الحكومات والمنظمة لاستعراض البرنامج ووضع ميزانيته ، والتي تجري في كل اقليم • ارتأت أنه يمكن لكل اقليم أن يضع طرقه الخاصة لتأمين المرونة المالية • وبينما يمكن أن يكون معدل التنفيذ عاملا مؤثرا في تحديد مخصصات الموارد في المستقبل ، وبينما يمكن اعادة توزيع الاعتمادات " غير المنفقة " خلال الفترة المالية أو التي تولدت بسبب التنفيذ المسبق لخطط وأنشطة مقررة لفترة السنتين التالية ، فان لجنة البرنامج شددت على الحاجة الى تجنب تطبيق " العقوبات " المتمثلة في حجب الموارد • وينبغي التخلص الى حد كبير من مشكلة الاعتمادات " غير المنفقة " في نهاية الفترة المالية عن طريق تحسين ادارة البرنامج ونظم المعلومات المالية في المنظمة وبين المنظمة والدول الأعضاء • وتقع على عاتق المنظمة مسؤولية دعم الدول الأعضاء في تحسين عمليتهم الادارية •

١٠- لقد أبقت جميع الأقاليم الهياكل وعمليات التوظيف الاقليمية ووظائفها قيد الاستعراض • وهناك اعتراف كامل بالدور الحاسم الذي يقوم به ممثلو المنظمة على المستوى القطري • وقد أكدت لجنة البرنامج من جديد أهمية كفاءة موظفي المنظمة ونزاهتهم وفاعليتهم وتمثيلهم الدولي ، مع الاعتراف ، بالنسبة لأنواع معينة من المهام ، بأهمية خبرات وحساسيات اقليمية أو قطرية أو ثقافية معينة • وتعتقد لجنة البرنامج أن الآليات الأساسية اللازمة لاتباع نهج "موحد" (وليس "مركزيا") لتعيين الموظفين وتناوبهم وادارتهم قائمة بالفعل في المنظمة • ولاحظت اللجنة الممارسة الجارية التي يطبقها المدير العام اذ يتشاور مع المديرين الاقليميين ومع البلدان في هذا الصدد ، ولاحظت كذلك في هذا السياق عزم المدير العام على القيام بتكثيف عملية التشاور واتخاذ القرارات مع المديرين الاقليميين على أساس جماعي • وتم التشديد على الحاجة الى تحقيق هدف شغل المرأة لنسبة ٣٠٪ على الأقل من جميع الوظائف المهنية وما فوقها في مكاتب المنظمة •

اجراءات المتابعة

١١- خلصت لجنة البرنامج الى أن القضايا آنفة الذكر ، المتعلقة بادارة موارد المنظمة قد نوقشت من جميع جوانبها ، وأنها الآن مفهومة ومسلم بها بشكل أفضل ومتفق بصددها على جميع المستويات التنظيمية بالمنظمة ، وينبغي الآن التشديد على التنفيذ العملي والرصد •

١٢ـ واقترحت لجنة البرنامج أن المجلس التنفيذي قد يرغب في :

(١) أن يطلب الى اللجان الاقليمية المثابرة على تحسين ومتابعة ادارة موارد المنظمة على النحو الأمثل وعلى متابعة ذلك استنادا لسياسات المنظمة المتفق عليها ،

(٢) أن يطلب الى المدير العام والمديرين الاقليميين أن يبلغوا لجنة البرنامج شفهيا وبصورة غير رسمية بالتحديات الجديدة ، والقدرة على التنبؤات ، والاتجاهات الرئيسية ، وتغيرات ونتائج السياسات ، والأولويات، والبرامج ، واستخدام موارد المنظمة ، مع ما يترتب عليها من آثار من المنظور الاقليمي والعالمي ،

(٣) أن يطلب من لجنة البرنامج أن تبقى هذه المسائل قيد النظر ، وأن تقدم تقارير عنها الى المجلس عند الاقتضاء ، وذلك بروح ومنطلق القرارين م ت٥٨ق١١ وم ت٧٩ق٩ ٠

WORLD HEALTH ORGANIZATION

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE

المجلس التنفيذي

الدورة الثالثة والثمانون — م ت٨٣/٢٢ — EB83/22

لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي — الملحق — ANNEX

٨-١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ — م ت٨٣/ل ب/ وع/٢ — EB83/PC/WP/2

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت — ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٨ — 22 August 1988

ادارة موارد منظمة الصحة العالمية(١)

تقرير مقدم من المدير العام

ناقش المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ عددا من المسائل والمشكلات المتعلقة بادارة موارد المنظمة التي أثارها المدير العام في المقدمة التي كتبها لمشروع ميزانية البرنامج للفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ • وبناء على طلب المجلس التنفيذي استعرضت لجنة البرنامج التابعة للمجلس الموضوع في دورتها الثانية عشرة المعقودة في ١٩٨٧ • كما ان اللجان الاقليمية ناقشت الموضوع في دوراتها التي عقدت في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ • ونظر المجلس في دورته الحادية والثمانين المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ في تقرير لجنة البرنامج وفي مجموعة وجهات نظر اللجان الاقليمية • ولم يكن هناك اتفاق في الرأي حول عدد كبير من المسائل • ولذلك ، فان لجنة البرنامج قررت في اجتماعها غير الرسمي الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ أن تواصل استعراضها للموضوع في دورتها الثالثة عشرة •

أعدت هذه الوثيقة لتنظر فيها لجنة البرنامج في دورتها الثالثة عشرة • وقد سردت فيها بالتتابع التطورات التي حدثت ، ولخصت وجهات نظر ومناقشات لجنة البرنامج واللجان الاقليمية حول عدد من المسائل ، وعرضت فيها خيارات للعمل ، بحيث تنظر فيها لجنة البرنامج وتضع بشأنها توصيات تقدم الى المجلس التنفيذي •

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - تتابع التطورات ٢

ثالثا - خيارات العمل بشأن مسائل محددة ٧

رابعا - أعمال المتابعة ١٦

(١) بناء على طلب لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي ، تستنسخ هذه الوثيقة بدون ملاحقها للمجلس التنفيذي • وقد أدخلت التعديلات اللازمة على النص تبعا لذلك •

أولا - مقدمة

١- لدى استعراض مقدمة المدير العام لمشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، والقضايا والاهتمامات التي أثيرت فيها بخصوص ادارة موارد المنظمة ، طلب المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين ، المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ ، من لجنة البرنامج أن تستعرض الموضوع بعمق وأن تقدم تقريرا الى المجلس في دورته الحادية والثمانين في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ (المقرر م ت٧٩(١٠)) • وعرض تقرير لجنة البرنامج والآراء المجمعة للجان الاقليمية حول الموضوع على المجلس التنفيذي لمناقشتها في دورته الحادية والثمانين المعقودة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ [1] • ولم يكن هناك توافق في الآراء بشأن عدد كبير من المسائل • لذلك ، قررت لجنة البرنامج في اجتماعها غير الرسمي المنعقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ أن تواصل دراسة الموضوع في دورتها المعقودة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ •

٢- وفي الفرع ثانيا من هذه الوثيقة يرد بيان بتتابع التطورات يركز على المواضيع الأساسية ، وتلخيص لمناقشات لجنة البرنامج واللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية • ويرد في الفرع ثالثا عرض لعدد من النقاط التي برزت من هذه المناقشات ، وخيارات محددة للعمل ، تعكس وجهات النظر التي طرحت •

ثانيا - تتابع التطورات

نظام القيم الذي وضعته المنظمة وسياستها واستراتيجيتها لتوفير الصحة للجميع

٣- لأكثر من عقد حدث تطور مؤسسي مستمر داخل المنظمة • وأدت استعراضات الحالة الصحية في العالم والأساليب الممكنة لتحسينها الى بلورة نظام قيم المنظمة ، يعكس التزاما أخلاقيا جديدا من جانب المجتمع الدولي بأمور الصحة والتنمية • ويشدد نظام القيم مجددا على الأساس الدستوري للمنظمة ، من قبيل المبادئ التي تعتبر أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل انسان ، دون تمييز على أساس العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية ، وأن صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن ، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول ، وأن الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها •

٤- وتمشيا مع المبادئ المشار اليها أعلاه ، قررت جمعية الصحة العالمية الثلاثون في عام ١٩٧٧ أن يكون الهدف الاجتماعي الرئيسي للحكومات وللمنظمة في العقود القادمة هو أن يبلغ جميع مواطني العالم بحلول عام ٢٠٠٠ ، مستوى من الصحة يسمح بأن يعيشوا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا (القرار ج ص ع٣٠-٤٣) • ويعرف هذا الهدف عامة بهدف " توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " •

٥- وبعد أربع سنوات ، أي في ١٩٨١ ، وعلى أساس استراتيجيات وطنية واقليمية ، أعدت استراتيجية عالمية لتحقيق هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، واعتمدتها جمعية الصحة العالمية الرابعة والثلاثون (القرار ج ص ع٣٤-٣٦) •

وظائف المنظمة وهياكلها

٦- في الوقت نفسه ، أولي اهتمام كبير لأسلوب عمل المنظمة في اطار سياستها الجماعية ومجموعة قيمها •

٧- وفي عام ١٩٧٦ ، قررت جمعية الصحة العالمية أن يقوم المجلس التنفيذي بدراسة تنظيمية عن دور المنظمة على المستوى القطري ، وبخاصة دور ممثلي المنظمة (القرار ج ص ع٢٩-٣٣) • وقدم المجلس التنفيذي تقريره بهذا الصدد الى جمعية الصحة العالمية الحادية والثلاثين في ١٩٧٨ • واستجابة لدراسة المجلس التنفيذي ، حثت جمعية الصحة الدول الأعضاء على أن تحرص على أن تكون طلباتها بشأن التعاون التقني مع المنظمة متفقة مع السياسات التي اعتمدتها هذه الدول في جمعية الصحة • ومن ثم طلبت جمعية الصحة الى المدير العام أن يعيد دراسة هياكل المنظمة في ضوء الوظائف التي تقوم بها بغية التأكد من أن الأنشطة المنفذة على جميع المستويات العملية تعزز العمل المتكامل (القرار ج ص ع٣١-٢٧) •

---

(١) الوثيقة م ت٨١/ سجلات/١ ، الجزء الأول ، الملحق ١٣ ، والوثيقة م ت٨١/٧ •

٨- وتنفيذا لطلب جمعية الصحة ، شرع المدير العام في ١٩٧٩ في دراسة عالمية النطاق لهيكل المنظمة في ضوء الوظائف التي تقوم بها ، وتضمنت الدراسة عقد مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء فرادى وفي نطاق اللجان الاقليمية • وقدم نتائج دراسته الى المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية في ١٩٨٠• وأدت هذه الدراسة الى اعتماد جمعية الصحة العالمية الثالثة والثلاثين للقرار البعيد الأثر (ج ص ع٣٣-١٧) ، الذي أعاد تعريف مسؤوليات الدول الأعضاء ، واللجان الاقليمية ، وجمعية الصحة العالمية ، ووظائف المجلس التنفيذي والأمانة • وطلبت جمعية الصحة أيضا من المدير العام أن يؤمّن تقديم الأمانة لدعمها للدول الأعضاء في المنظمة فرادى وجماعيا في الوقت المناسب وعلى نحو كاف وثابت ، وأن يعيد تحديد وظائف المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي بحيث يكفل تقديم هذا الدعم للدول الأعضاء، وأن يعدّل بالتالي الهياكل التنظيمية ووظائف المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي للمنظمة •

الاطار الاداري الجديد لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة

٩- قدم المدير العام في ١٩٨٣ اطارا اداريا جديدا لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة في توفير الدعم المباشر للدول الأعضاء ، تم فيه تحديد مسؤوليات الحكومات ، والمنظمة ككل ، والأمانة • وجرى التشديد في ذلك الاطار الاداري[1] على تحمل الحكومات المسؤولية عن عمل المنظمة وعن استخدام موارد المنظمة في بلدانها • كما تم التشديد أيضا على رصد وتقييم استخدام موارد المنظمة في البلدان ، وعلى مسؤولية الحكومات عن الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الوطنية لكل بلد ، ولاستيفاء المعايير الدولية للمحاسبة عن المسؤولية المقبولة لمجموع الدول الأعضاء •

السياسات الاقليمية الخاصة بميزانية البرنامج

١٠- طلب المجلس التنفيذي في ١٩٨٥ من اللجان الاقليمية أن تعد سياسات اقليمية لميزانية البرنامج تضمن الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة على المستويين الاقليمي والقطري من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من السياسات الجماعية للمنظمة• (القرار م ت٧٥ق٧) • وفي وقت لاحق من العام نفسه ، أيدت جمعية الصحة بقوة اضطلاع اللجان الاقليمية باعداد هذه السياسات • وقامت اللجان الاقليمية فيما بعد باعداد السياسات الاقليمية الخاصة بميزانية البرنامج على أساس التوجيهات الصادرة عن المدير العام •

المقدمة التي كتبها المدير العام لمشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩

١١- ناقش المدير العام في مقدمته التي صدر بها مشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ عددا من القضايا والاهتمامات المتعلقة بادارة موارد المنظمة في البلدان • وكانت أهم الأسئلة التي أثيرت هي :

- هل يتم التقيد بنظام القيم الذي وضعته المنظمة ، وهل تطبق السياسة وتنفذ الاستراتيجية بأمانة ؟
- هل تتبع الترتيبات الادارية والسياسات الاقليمية لميزانية البرنامج لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة من أجل بلوغ الأهداف الآنفة الذكر ؟
- هل تستخدم هياكل المنظمة بشكل صحيح في تنفيذ المهام الموكولة اليها ؟
- هل الموظفون الوطنيون وموظفو المنظمة مجهزون تجهيزا كافيا لاستخدام موارد المنظمة في التنمية الصحية الوطنية استخداما يتسم بالفعالية والكفاءة ؟

الدورة التاسعة والسبعون للمجلس التنفيذي ، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧

١٢- لدى مناقشة المسائل التي أثارها المدير العام في مقدمته لمشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، أعرب المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين التي عقدت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ عن قلقه ازاء عدد من النقاط ،

---

(١) أنظر الوثيقة ج ص ع٣٨/١٩٨٥/ سجلات/١ ، الملحق ٣ ، المرفق (الوثيقة DGO/83.1 Rev.1).

ورأى من الضروري أن تفحص بعناية بعض المسائل التشغيلية التي تقتضي دراسة مفصلة [١] • وأحال دراسة هذه المسائل الى لجنة البرنامج التابعة له بموجب المقرر م ت٧٩(١٠) على النحو التالي :

طلب المجلس التنفيذي من لجنة البرنامج ، وهو يضع في الاعتبار القرار ج ص ع٣٣-١٧ بشأن دراسة هياكل المنظمة في ضوء ما تؤدية من مهام ، والقلق الذي أعرب عنه أعضاء المجلس في دورته التاسعة والسبعين فيما يتعلق بمقدمة المدير العام لمشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، أن تستعرض (أ) فرص تعزيز العلاقات في المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، (ب) ومشاركة المدير العام في تعيين جميع المديرين الاقليميين ، (جـ) وعمليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها وتوجيهاتها في الأقاليم ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته الحادية والثمانين في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ •

جمعية الصحة العالمية الأربعون ، أيار/ مايو ١٩٨٧

١٣- استعرضت جمعية الصحة العالمية الأربعون مقدمة المدير العام لمشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وبخاصة تقييمه لميزانية البرنامج خلال فترة برنامج العمل العام السابع وتأملاته بشأن الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وما بعدها ، وكذلك تعليقات المجلس التنفيذي عليها [٢] • وطلبت الجمعية في قرارها ج ص ع٤٠-١٥، من اللجان الاقليمية أن تستعرض هذه الوثائق وتعليقات جمعية الصحة عليها ، بغرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين أفضل استخدام ممكن لموارد المنظمة المحدودة مع الالتزام بنص وروح جميع قرارات جمعية الصحة والمجلس التنفيذي ذات الصلة • كما طلبت جمعية الصحة كذلك من اللجان الاقليمية أن تبلّغ نتائج مداولاتها الى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ •

ورقات العمل التي أعدها المدير العام ، أيار/ مايو ١٩٨٧

١٤- عملا بقرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع٤٠-١٥ ، أعد المدير العام ورقتي عمل لتنظر فيهما لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي في دورتها الثانية عشرة :

(١) الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ " ادارة موارد المنظمة "[٣] • وقد قدمت هذه الوثيقة بعد وصف عدد من المسائل والاهتمامات ، عددا من خيارات العمل فيما يتعلق بما يلي : (١) نظام القيم الذي وضعته المنظمة وسياستها واستراتيجيتها لتوفير الصحة للجميع ، (٢) مسؤوليات الدول الأعضاء واللجان الاقليمية وجمعية الصحة ، ووظائف المجلس التنفيذي والأمانة ، ومبادئ التعاون التقني بين الدول الأعضاء والمنظمة ، على النحو المتفق عليه في القرارين ج ص ع٣٣-١٧ و ج ص ع٣٤-٢٤ ، (٣) رصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع ، (٤) تدابير تطبيق اللامركزية ، (٥) الترتيبات الادارية والسياسات الاقليمية لميزانية البرنامج ، (٦) استعراض أعمال المنظمة في الدول الأعضاء فرادى ، (٧) أرقام التخطيط القطرية ، (٨) تأمين التنفيذ في الوقت المناسب وصرف الاعتمادات غير الملتزم بها ، (٩) وظائف ممثلي المنظمة والمكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، (١٠) هيكل المكاتب الاقليمية ، (١١) نظام التوظيف في أمانة المنظمة •

(٢) وتضم ورقة العمل الثانية ، وهي الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٤ بعنوان " استعراض هيكل المنظمة " ثلاثة فروع رئيسية : (١) عمليات صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها وتوجيهاتها في الأقاليم ، (٢) فرص تعزيز العلاقات بين المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، (٣) اشتراك المدير العام في تعيين جميع المديرين الاقليميين •

---

(١) أنظر الوثيقة م ت١٩٨٧/٧٩/ سجلات/٢ ، الصفحات ١٥-٣٠ •

(٢) ترد تعليقات جمعية الصحة العالمية الأربعين على مسائل السياسة العامة المتعلقة بميزانية البرنامج للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، بما في ذلك مقدمة المدير العام ، في الوثيقة ج ص ع٤٠/١٩٨٧/ سجلات/٣ ، الصفحات ١٢-٢٢ •

(٣) نشرت فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ ، من الوثيقة م ت٨١/ ١٩٨٨/ سجلات/١ •

لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي ، الدورة الثانية عشرة ، ٢٩ حزيران/يونيو - ٢ تموز/يوليو ١٩٨٧

١٥- استجابة لطلب المجلس التنفيذي بشأن قيام لجنة البرنامج باستعراض (أ) فرص تعزيز العلاقات بين المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، (ب) اشتراك المدير العام في تعيين جميع المديرين الاقليميين ، (ج) عمليات صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها وتوجيهاتها في الأقاليم (المقرر م ت٧٩(١٠)) ، نظرت اللجنة في موضوع ادارة موارد المنظمة على أساس ورقة العمل التي أعدها المدير العام (الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢)[1] ، وكذلك المعلومات الأساسية المكملة لها التي قدمت الى لجنة البرنامج لغرض النظر في العنصرين (أ) و (ب) من مقرر المجلس التنفيذي ٠

١٦- ونظرا للتكامل بين المسألتين التي كان يتعين على لجنة البرنامج أن تبحثهما ، فان اللجنة قدمت تقريرا عن مناقشاتها في وثيقة واحدة[1] ، تضمن الفرع الأول فيها استعراضها لموضوع ادارة موارد المنظمة وعمليات صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها وتوجيهاتها في الأقاليم ، بينما تضمن الفرع الثاني وصفا لاستعراضها لفرص تعزيز العلاقات بين المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، ويتناول الفرع الثالث استعراض اللجنة للمقترحات المتعلقة باشتراك المدير العام في تعيين جميع المديرين الاقليميين ٠

المناقشات التي دارت في اللجان الاقليمية ، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧

١٧- بناء على طلب المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية ، ناقشت جميع اللجان الاقليمية ، مسألة ادارة موارد المنظمة في دوراتها التي عقدت خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ٠ وقدمت وجهات نظر اللجان الاقليمية فرادى للجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي ٠ وترد في الفقرات التالية بعض التعليقات العامة التي أعربت عنها اللجان الاقليمية بصدد المقترحات الواردة في الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ ، وبصدد تقرير لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي[1] ٠

١٨- واتفقت اللجنة الاقليمية لأفريقيا على أن المعلومات الواردة في الوثيقة التي قدمها المدير العام (الوثيقة أف ر/ل إ/٣٧/٤ تبين بوضوح الخطوات التي اتخذتها البلدان الأفريقية لتأمين الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة ٠

١٩- وأكدت اللجنة الاقليمية للبلدان الأمريكية في قرارها السادس عشر أن هناك اتفاقا تاما بين المبادئ المتجسدة في السياسات العامة لادارة موارد المنظمة والولايات والتوجيهات الحالية لتنفيذ سياسة التعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في الاقليم ، كما أقرت في قرارات الجهاز الرئاسي الاقليمي بشأن الاستراتيجية الادارية لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية لتوفير الدعم المباشر للدول الأعضاء ، وبشأن السياسة الاقليمية لميزانية البرنامج ، واتجاه منظمة الصحة العالمية / منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وأولوياتها البرنامجية خلال فترة السنوات الأربع ١٩٨٧-١٩٩٠ ٠ وتعهدت اللجنة الاقليمية بتعاون الاقليم الأمريكي في جهود تحقيق استخدام وادارة موارد منظمة الصحة العالمية ٠

٢٠- وفي جزء من القرار ش ب م/ل إ/٣٤/ق٤ ، أعربت اللجنة الاقليمية لشرق البحر المتوسط عن عدم ارتياحها لاعادة التوجيه المقترحة في تقرير لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي ، والتي شعرت اللجنة الاقليمية أنه يمكن تفسيرها كتدخل مباشر في عمل اللجنة الاقليمية وفي مختلف البرامج القطرية ٠ وأكدت اللجنة الاقليمية أنه يجب ألا تسمح لجنة البرنامج بأن تضع نفسها في موقف اتخاذ قرارات معممة نيابة عن الحكومات ٠ وأعرب بعض الممثلين عن قلقهم من أن يحدث عكس لاعادة التوجيه المشار اليها أعلاه نحو لامركزية ادارة الصحة بالنسبة لجميع السياسات والاستراتيجيات التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء ٠ لذلك فقد رئي أن تقرير لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي يدعو الى المركزية في الواقع ، وهو أمر غير مستصوب وتترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للمنظمة ٠

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول ٠

٢١- ولاحظت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا أن منظمة الصحة العالمية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة لها تنظيم اقليمي قوي وسياسة معلنة بتطبيق اللامركزية • لذلك ، فان اللجنة الاقليمية أعربت عن قلقها ازاء الاتجاه الى المركزية الذي ينعكس في وثيقة العمل • وقبلت اللجنة الاقليمية عددا من نقاط العمل على الصعيدين القطري والاقليمي فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية الاحدى عشرة المحددة في الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ [١] • وأكدت بقوة على نظام القيم الذي وضعته المنظمة التي تمنحها جميع الدول الأعضاء مساندتها الكاملة • واتفقت على أن القضية الرئيسية هي كيفية تنفيذ البرنامج التعاوني للمنظمة بشكل أفضل ، مع ادراك ضرورة اتباع نهج يأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف كل بلد البيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، مما يؤثر بدوره في نوع النظام أو الأسلوب الاداري المتبع •

٢٢- ورأت اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي أن المنظمة أدارت مواردها بشكل معقول وكفاءة مهنية وطريقة مناسبة تنفيذا للأهداف المتفق عليها جماعيا ، وأنه ينبغي ربط مناقشة ادارة موارد المنظمة بمواصلة تعزيز تعاون المنظمة مع البلدان • ولذلك كان أساس المناقشة هو الحاجة الى تحسين التنسيق بين المنظمة كمنظمة جماعية للدول والدول الأعضاء ذاتها • وأن المسألة ليست مسألة هياكل أو اجراءات ، ولكنها مسألة تتعلق بالناس • وأعرب عدة ممثلين عن قلقهم ازاء المقترحات الواردة في الفقرة ٥٨ (المنح الدراسية والامدادات والمعدات) ، والفقرة ٦٠ (أرقام التخطيط القطرية) ، والفقرة ٦١ (التصرف في الاعتمادات المالية غير الملتزم بها) في الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ [١] • وأعلن أحد الممثلين بلهجة شديدة أنه ينبغي للّجنة الاقليمية أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء تأديبي في حق الدول الأعضاء وكأنها في موقف المعلم من التلميذ أو السيد من الخادم •

المجلس التنفيذي ، الدورة الحادية والثمانون ، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨

٢٣- نظر المجلس التنفيذي خلال دورته الحادية والثمانين في تقرير لجنة البرنامج [٢] ، والتقارير المجمعة للجان الاقليمية (الوثيقة م ت٨١/٧) [٣] ، ومن ثم في تقرير المدير العام عن اتباع منهج موحد لادارة شؤون الموظفين [٤] •

٢٤- وركزت مناقشات المجلس في جزء كبير منها [٥] على مفهوم المنظمة للادارة اللامركزية ، ونقل المسؤولية السياسية والمالية عن استخدام موارد المنظمة الى الدول الأعضاء ، طبقا للمقررات المشتركة التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء• ولاحظ المجلس أنه بينما كان هناك اتفاق عام حول عدد من النقاط ، أعربت بعض اللجان الاقليمية عن عدم ارتياحها أو عن قلقها لأن مقترحات لجنة البرنامج تميل الى اعادة المركزية • كما لاحظ المجلس أن بعض اللجان الاقليمية اعتبرت أن بعض المقترحات التي قدمتها لجنة البرنامج غير مناسبة • ولم يتوصل المجلس الى اتفاق في الآراء بشأن المقترحات•

٢٥- اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي (م ت٨١(١٤)) :

بعد استعراض تقرير لجنة البرنامج التابعة للمجلس التنفيذي عن ادارة موارد منظمة الصحة العالمية واستعراض هياكل المنظمة ، ومرفق هذا التقرير ، وملخص تقارير اللجان الاقليمية عن الموضوع ، صادق المجلس التنفيذي على نظام القيم الواضح المعالم الذي وضعته المنظمة • وحث المجلس على التنفيذ الدقيق للقرارين ج ص ع٣٣-١٧ و ج ص ع٣٤-٢٤ اللذين يتناولان ، على التوالي ، دور ومسؤولية كل جهاز وكل مستوى في المنظمة ، ومعنى العمل الصحي الدولي لمنظمة الصحة العالمية الذي يتمثل في التنسيق والتعاون التقني اللذين يدعم كل منهما الآخر • كما شدد المجلس على أهمية تنفيذ الترتيبات الادارية الجديدة التي تعد جزءا لا يتجزأ من السياسات الاقليمية لتنفيذ ميزانية البرنامج ، وكذلك المراجعات المالية العالمية والاقليمية من حيث السياسات والبرامج• وطلب المجلس التنفيذي من لجنة البرنامج التابعة له ومن اللجان الاقليمية أن تواصل جهودها ، بالتعاون مع الدول الأعضاء ، في مراقبة موارد المنظمة واستخدامها على الوجه الأمثل لبلوغ هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، في ضوء مداولات المجلس التنفيذي •

---

(١) نشرت فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ من الوثيقة م ت٨١/ ١٩٨٨/ سجلات/١ •
(٢) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق١٣ ، الجزء الأول (ربطت نسخة منها بهذا التقرير باعتبارها الملحق ١)•
(٣) يمكن الحصول على التقارير الكاملة للجان الاقليمية عند طلبها •
(٤) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٤ •
(٥) أنظر الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/٢ ، الصفحات ٨٩-١٠٧ و ١٦٨-١٦٩ •

٢٦- واعتمد المجلس بعد دراسة تقرير المدير العام عن النهج الموحد لادارة شؤون الموظفين المقرر التالي (م ت٨١ (١٥)):

بعد النظر في مقترحات المدير العام بشأن اتباع منهج موحد للاختيار والتناوب فيما يتعلق بممثلي المنظمة على هدى الأسس الموصوفة في تقريره ، طلب المجلس التنفيذي الى المدير العام أن يقوم ، بالتشاور مع المديرين الاقليميين ، باعداد تفاصيل المعايير والاجراءات المتوخاة ووضع النظام الجديد موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن على أساس تجريبي • كما طلب المجلس الى المدير العام أن يضطلع ، في الوقت المناسب ، بتقييم فعالية النظام وأن يقدم تقريرا بشأنه الى المجلس ، وأن يقترح ، اذا ثبت نجاح التجربة ، توسيع النظام ، مع اجراء أي تعديلات قد تكون لازمة ، ليشمل موظفي المنظمة الآخرين •

جمعية الصحة العالمية الحادية والأربعون ، أيار/مايو ١٩٨٨

٢٧- بعد أن قدم ممثل المجلس التنفيذي لجمعية الصحة العالمية الحادية والأربعين تقرير المجلس عن ادارة موارد المنظمة ، أعرب عدد من الوفود عن آرائهم بصدد الموضوع[١] • وكان هناك اتفاق عام على الحاجة الى أن يواصل المجلس التنفيذي النظر في المسائل المعقدة الواردة فيه • وأعرب عدد من المندوبين عن قلقهم ازاء الاقتراحات التي تقضي بامساك نسبة من موارد الميزانية العادية للمنظمة المتاحة للبلدان للتأكد من أن طلبات التعاون تتفق مع سياسات المنظمة •

المجلس التنفيذي ، الدورة الثانية والثمانون ، أيار/مايو ١٩٨٨

٢٨- فيما يتعلق بالمناقشات التي دارت في جمعية الصحة حول البند ١٩ من جدول الأعمال المعنون " الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة " (الذي نظرت فيه اللجنة "أ") ، علق بعض أعضاء المجلس بقولهم أن الوثائق المقدمة لمندوبي جمعية الصحة كانت في شكل وثائق أصلية مطولة بدلا من أن تكون وثائق مدمجة ، وأن قضايا كثيرة جدا جمعت تحت بند واحد ، مما جعل من الصعب على المندوبين التوصل الى مقترحات ملموسة •

٢٩- وأشار أحد أعضاء المجلس مشكلة اجرائية تتعلق بالمسائل التي يناقشها المجلس دون أن يتوصل بشأنها الى قرار نهائي ، ومن ثم تناقش مرة أخرى في جمعية الصحة • وقال انه في بعض الحالات عندما تختلف وجهات النظر يكون هناك احتمال أن تبدأ الأمانة في تنفيذ بعض الجوانب التي لم يبت فيها بشكل قاطع • ورأى عضو آخر أنه ينبغي التوصل الى نتائج بشأن هذه الأمور على نحو أسرع ، ويجب ألا تترك لفترة طويلة ، وبخاصة لأن مدة ولاية عضو المجلس محدودة •

ثالثا - خيارات العمل بشأن مسائل محددة

٣٠- تلخص في هذا الفرع وجهات نظر لجنة البرنامج واللجان الاقليمية وتقدم تبعا للمسائل التي برزت من مناقشاتها • ويرد التقرير الكامل للجنة البرنامج في الوثيقة م ت١٩٨٨/٨١/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول • وقد صدرت تقارير اللجان الاقليمية المجمعة عن موضوع ادارة موارد المنظمة واستعراض هياكل المنظمة للعرض على الدورة الحادية والثمانين للمجلس التنفيذي في الوثيقة م ت٧/٨١ • وأخذت في الاعتبار الواجب مناقشات المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثمانين والمناقشات التي دارت في جمعية الصحة العالمية الحادية والأربعين •

٣١- أبلغت لجنة البرنامج أن المكاتب الاقليمية قد شرعت في تحديد العمليات المتعلقة بمختلف المسائل وفي تنفيذ هذه العمليات •

المسألة ١ : نظام القيم الذي وضعته المنظمة وسياستها واستراتيجيتها لتوفير الصحة للجميع

٣٢- خلصت لجنة البرنامج في تقريرها الى المجلس التنفيذي الى نتائج منها أن المنظمة يتوفر لها الآن نظام للقيم واضح المعالم فيما يتعلق بالصحة ، وسياسة جماعية تعكس نظام القيم ، واستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة • وكان السؤال هو : " هل هناك التزام بنظام القيم الذي وضعته المنظمة ، وهل تطبق السياسة وتنفذ الاستراتيجية بأمانة ؟[٢]

(١) أنظر الوثيقة ج ص ع٤١/١٩٨٨/ سجلات/٣ ، الصفحات ٩-١٨ •
(٢) الوثيقة م ت١٩٨٨/٨١/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

٣٣- ولاحظت لجنة البرنامج كذلك أنه على الرغم من أنه بدا أن نظام القيم الذي وضعته المنظمة وسياستها واستراتيجيتها تلقى الدعم الكامل من الدول الأعضاء ، فان درجة تطبيقها تتفاوت تفاوتا شديدا • وحددت عددا من العقبات منها : (١)

- ان أنشطة التعاون التقني لاتعبر بما يكفي عن السياسة الجماعية ، فهناك بلدان عديدة مازالت تعتبر منظمة الصحة العالمية مجرد وكالة من ضمن عدة وكالات مانحة تقدم المساعدة التقنية ،

- على الرغم من أن استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ تشدد بشكل مطلق على تنمية البنى الصحية القائمة على الرعاية الصحية الأولية ، فان التعاون التقني الذي تقدمه المنظمة لم يؤثر التأثير الكافي في تعزيز البنى الصحية الأساسية للبلدان النامية •

٣٤- وأوصت لجنة البرنامج بالتقيد بنظام القيم الذي وضعته المنظمة وسياستها واستراتيجيتها لتوفير الصحة للجميع ومتابعتها بقوة في الأقاليم •

٣٥- وأعادت جميع اللجان الاقليمية تأكيد دعمها لنظام القيم الذي وضعته المنظمة ولسياستها واستراتيجيتها لتوفير الصحة للجميع • وأشار عدد منها كذلك الى التدابير التي اتخذت أو المزمع اتخاذها في الأقاليم لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات •

٣٦- لذلك ، فقد ترغب لجنة البرنامج أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية مواصلة أعمال المتابعة في الدول الأعضاء لتمكينها من تطبيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات •

المسألة ٢ : تنفيذ القرارين ج ص ع٣٣-١٧ و ج ص ع٣٤-٢٤

٣٧- لاحظت لجنة البرنامج أنه على الرغم من تعدد الاستخدامات الناجحة لميزانية برنامج المنظمة ، كان التقدم بطيئا للغاية في تنفيذ أحكام القرار ج ص ع٣٣-١٧ •

٣٨- واقترحت لجنة البرنامج أن تتخذ اللجان الاقليمية التدابير اللازمة لتنفيذ القرارين ج ص ع٣٣-١٧ و ج ص ع٣٤-٢٤ ، اللذين نصا على وسائل تأمين تكاملية أنشطة التعاون التقني وسياسات واستراتيجيات المنظمة الجماعية ، وأن يرصد المدير العام تنفيذ مقررات هذين القرارين ، وأن يحيط اللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة علما بصورة كاملة بالتقدم المحرز (١) •

٣٩- ولم تعلق ثلاث لجان اقليمية على هذه المسألة • وأعادت اللجان الاقليمية الثلاث الأخرى تأكيد دعمها للقرارين. وبالاضافة الى ذلك ، أكدت اللجنة الاقليمية لشرق البحر المتوسط أن التعاون التقني للمنظمة مع الدول الأعضاء يتفق مع سياسات وعمليات واستراتيجيات توفير الصحة للجميع • ولذلك فهي تشعر بعدم الحاجة الى تغيير النظام القائم ، غير أنه ينبغي مراعاة الدقة في تطبيق عملية استعراض البرنامج المشتركة بين الحكومات والمنظمة ، وذلك طبقا للسياسة الاقليمية لميزانية البرنامج • ولم تر اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي أي حاجة الى تغيير هيكل العلاقات بين البلدان والمنظمة • واتفقت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا جماعيا على رصد واستعراض البرامج القطرية فرادى • وسوف تقوم ، علاوة على تعميق تحليلها للآثار المترتبة على قرارات جمعية الصحة والمجلس التنفيذي بابلاغ المجلس التنفيذي وجمعية الصحة بشكل مناسب بالأولويات والاهتمامات الاقليمية ، وبذلك يتحسن تدفق المعلومات في الاتجاهين بين مختلف مستويات المنظمة •

٤٠- قد ترغب لجنة البرنامج أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية مضاعفة جهودها في تنفيذ القرارين ج ص ع٣٣-١٧ و ج ص ع٣٤-٢٤ ، وأن يطلب من المدير العام والمديرين الاقليميين رصد تنفيذ مقررات هذين القرارين واعلام اللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة على نحو كامل بالتقدم المحرز •

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

المسألة ٣ : رصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع

٤١- لاحظت لجنة البرنامج في استعراضها أن تقييم الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع تعتبره الحكومات في الغالب عملية منفصلة من أعمال منظمة الصحة العالمية •

٤٢- لذلك أوصت لجنة البرنامج بأن تناقش اللجان الاقليمية كيف تقنع الدول الأعضاء بأن تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع له أهمية وطنية ، وذلك ينبغي متابعتها في ضوء قدرة كل بلد على عمل ذلك ، وأنه ينبغي أن تستثمر المنظمة الموارد اللازمة لتعزيز هذه القدرات (١) •

٤٣- وأوصت لجنتان اقليميتان بوسائل لتعزيز رصد وتقييم عملية توفير الصحة للجميع في البلدان • وأكدت اللجنة الاقليمية للبلدان الأمريكية أن الرصد والتقييم هما عملية مفيدة • ولم تناقش اللجان الاقليمية لكل من أفريقيا واقليم شرق البحر المتوسط واقليم غرب المحيط الهادي هذه المسألة •

٤٤- قد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية أن تواصل بذل جهودها من أجل زيادة تعزيز عملية رصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع ، بما في ذلك استثمار الموارد اللازمة لزيادة القدرة الوطنية للاضطلاع بهذه المهمة •

المسألة ٤ : ترتيبات اللامركزية

٤٥- لاحظت لجنة البرنامج أن اللامركزية كما وردت في الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ بعنوان ادارة موارد المنظمة (٢) ، تعني نقل المسؤولية السياسية والمالية عن استخدام موارد المنظمة الى الدول الأعضاء فرادى بطريقة تتمشى مع القرارات الجماعية التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء ، ومع مسؤولية كل دولة عضو عن استخدام موارد المنظمة ، وأن الاطار الاداري الجديد لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة (٣) يقوم على هذا المفهوم للامركزية (١) •

٤٦- وأثارت لجنة البرنامج في استعراضها سؤالا عمّا اذا كان يتم تطبيق الترتيبات الادارية الجديدة لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة ، ولاحظت أن التقدم في اتباع هذه الترتيبات كان بطيئا سواء في المكاتب الاقليمية أو في الدول الأعضاء • وشعرت كذلك بأن الحوار بين الحكومات والمنظمة في البلدان لا يتركز على الأمور الجوهرية بما فيه الكفاية (١) •

٤٧- لذلك أوصت لجنة البرنامج بأن تقدم الترتيبات الادارية الجديدة لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة بأسرع ما يمكن الى جميع الدول الأعضاء بحيث تصبح المنظمة مصدر دعم كامل للتنمية الصحية الوطنية وفقا لنظام الادارة اللامركزية للمنظمة وأوصت كذلك بأن تنظر اللجان الاقليمية في أفضل أسلوب لتعزيز جميع الأدوات الادارية التي وضعتها المنظمة في تصرف الدول الأعضاء (١) •

٤٨- ووافقت خمس لجان اقليمية على تدابير اللامركزية وأيدتها ، وأوضحت الخطوات التي اتخذت أو المزمع اتخاذها لمواصلة تعزيز العملية • ولم تناقش اللجنة الاقليمية لأوروبا هذه المسألة • أما المكتب الاقليمي للبلدان الأمريكية فقد أوضح مفهومه للامركزية بصورة أدق • وكما ذكر في الفقرة ٢٠ أعلاه ، فقد أعربت بعض اللجان الاقليمية عن قلقها ازاء الاتجاه نحو المركزية على النحو الذي جاء في الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ (٢) وفي تقرير لجنة البرنامج (١) •

٤٩- قد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية مواصلة رصد جهود المكاتب الاقليمية عن كثب في دعم الدول الأعضاء في تطبيق الترتيبات الادارية (اللامركزية) الجديدة لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة •

---

(١) الوثيقة م ت١٩٨٨/٨١/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •
(٢) نشر فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ ، الوثيقة م ت١٩٨٨/٨١/ سجلات/١ •
(٣) أنظر الوثيقة ج ص ع١٩٨٥/٣٨/ سجلات/١ ، الملحق ٣ ، المرفق (الوثيقة DGO/83.1 Rev.1) .

المسألة ٥ : الترتيبات الادارية والسياسات الاقليمية لميزانية البرنامج

٥٠ـ لاحظت لجنة البرنامج في استعراضها أن السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج لاتزال غير مطبقة على نحو كاف ، حيث انها مازالت حديثة العهد ، وأنه في حين يتم اتباع اجراءات وضع ميزانية برنامج المنظمة ، فان هذا يقتصر على المجال الاداري فقط ، دون الأخذ بما فيه الكفاية بالارشادات المتصلة بالسياسة الاقليمية لميزانية البرنامج[1] .

٥١ـ وأوصت لجنة البرنامج بأن تغتنم اللجان الاقليمية فرصة اعداد مشروع ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٠ـ١٩٩١ لتنفيذ السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج واستخدام ارشادات المدير العام المفصلة حول هذه السياسات ، ووضع تفاصيل أولوياتها البرنامجية وأولوياتها الادارية الاقليمية ، مع ايلاء اهتمام خاص للأنشطة العالمية والأقاليمية والبلدانية ذات الفائدة العملية لغالبية الدول الأعضاء[1] .

٥٢ـ واتفقت جميع اللجان الاقليمية على حث الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج في استخدام موارد المنظمة . وعلاوة على ذلك ، حثت اللجنة الاقليمية لأفريقيا الدول الأعضاء على تقديم تقرير في شهر كانون الثاني / يناير من كل عام الى المكتب الاقليمي عن التقدم المحرز خلال العام السابق . وكذلك حثت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا المكتب الاقليمي على تقديم الدعم التقني للبلدان من خلال أفرقة الدعم القطرية . واتفقت اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن قرارات السياسة العامة المتعلقة بالمقترحات المتعلقة بميزانية البرنامج ، لكنها أعادت التأكيد على وجوب تفويض المدير الاقليمي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتفاصيل كما هو الحال في الوقت الراهن .

٥٣ـ وقد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية أن تواصل عن كثب رصد عملية اعداد مشروع الميزانية وفقا للسياسات الاقليمية لميزانية البرنامج .

٥٤ـ ولاحظت لجنة البرنامج في استعراضها أن المنح الدراسية لاتستخدم عموما بصفة منتظمة بالقدر الكافي وفقا للقرار م ت٧١ق٦[1] ، ولذلك أوصت بأن تنظر اللجان الاقليمية في الطلب الى المديرين الاقليميين والاقتصار على قبول طلبات المنح الدراسية من البلدان التي تقدم تقارير دورية وشاملة عن الافادة من الحاصلين على المنح الدراسية ، بمن فيهم العائدون الى بلدانهم ، وتقديم ما يدل على أنه يستفاد منهم بشكل صحيح بعد عودتهم[1] .

٥٥ـ وعلقت أربع لجان اقليمية على مسألة المنح الدراسية . فرأت اللجنة الاقليمية للبلدان الأمريكية أن الحاجة تدعو الى مراقبة أشد صرامة على المنح الدراسية . واتفقت اللجنة الاقليمية لأوروبا على أنه ينبغي تقديم المنح الدراسية وفقا للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها المنظمة . وحثت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا الدول الأعضاء على تخطيط برامجها المتعلقة بالمنح الدراسية بطريقة أفضل بحيث تتماشى بقدر الامكان مع سياساتها الوطنية لتنمية القوى العاملة الصحية . أما اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي ، فقد ذكرت أن دعم المنظمة للمنح ينبغي أن يتسم بالمرونة ، وأن هناك حاجة الى عدم طغيان الأولويات الاقليمية على الأولويات القطرية .

٥٦ـ قد ترغب لجنة البرنامج أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية رصد وتقييم استخدام المنح الدراسية في الاقليم بانتظام للتأكد من أنها تدخل في اطار السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج وتتماشى مع القرار م ت٧١ق٦ ، وتلبي احتياجات البلدان وفقا لأولوياتها .

٥٧ـ ولاحظت لجنة البرنامج أيضا في استعراضها أن تقديم الامدادات والمعدات لم يرتبط غالبا بأنشطة البرنامج التعاونية ، وأنه كان يطلب في وقت متأخر من فترة السنتين[1] .

٥٨ـ وأوصت لجنة البرنامج بما يلي :

(أ) ينبغي للمجلس التنفيذي وجمعية الصحة وضع معايير لأنواع الامدادات والمعدات التي من المناسب للبلدان أن تطلبها بتمويل من ميزانية المنظمة العادية[1] ،

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول .

(ب) ينبغي للمديرين الاقليميين أن يدرجوا في تقاريرهم الى اللجان الاقليمية عن عمل المنظمة في الاقليم قائمة كاملة بالامدادات والمعدات المطلوبة من الميزانية العادية [1]،

(جـ) ينبغي للجان الاقليمية أن تشجع الدول الأعضاء على شراء مطبوعات المنظمة [1].

٥٩ـ وأبدت ثلاث لجان اقليمية وجهات نظر لها بصدد مسألة الامدادات والمعدات • واتفقت اللجنة الاقليمية للبلدان الأمريكية على أنه سيكون من المفيد للدول الأعضاء أن تقدم قوائم بالامدادات المطلوب شراؤها بتمويل من الميزانية العادية • ورأت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا أنه ينبغي أن يتفق تقديم الامدادات والمعدات مع المعايير التي وضعت في السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج ، غير أنها رأت أنه من غير الواقعي أن تدرج قائمة كاملة بالامدادات والمعدات المطلوبة من الميزانية العادية في التقرير الذي يقدمه المدير الاقليمي الى اللجنة الاقليمية ، أو أن توضع قوائم لمعدات مناسبة أو غير مناسبة لتكون بمثابة ارشادات • واقترحت اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي اعطاء الأفضلية للامدادات والمعدات المخصصة للتدريب أو الارشاد أو البحث على البنود الاستهلاكية في تنفيذ البرنامج، الاّ في حالات خاصة ومحدودة •

٦٠ـ قد ترغب لجنة البرنامج أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية وضع آلياتها الخاصة للرصد للتأكد من أن تقديم الامدادات والمعدات للدول الأعضاء يجري وفقا للسياسات الاقليمية لميزانية البرنامج• وفيما يتعلق بالمعايير الخاصة بأنواع الامدادات والمعدات التي يكون من المناسب للبلدان أن تطلبها بتمويل من الميزانية العادية للمنظمة ، ومسألة ادراج قائمة بالامدادات والمعدات المشتراة في تقارير المديرين الاقليميين عن عمل المنظمة في الاقليم ، فانه يترك اللجان الاقليمية دراسة جدوى هذه التوصيات والبت فيما اذا كان يمكن أن تشكّل جزءا من آلية الرصد •

المسألة ٦ : استعراض أعمال المنظمة في الدول الأعضاء فرادى

٦١ـ أوصت لجنة البرنامج بأن يطبق أويعزز في المكاتب الاقليمية رصد تنفيذ الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء ، وبأن يراقب استخدام الاعتمادات بدقة عن طريق تطبيق اجراءات منها : (أ) استعراض تقوم به اللجان الاقليمية ، (ب) اضفاء الصبغة المؤسسية على عمليات المراجعة الحسابية الاقليمية في ميدان السياسة والبرامج ، واجراء عمليات مراجعة حسابية عالمية مستقلة ، (جـ) اشتراك المجلس وأعضائه في العملية بأكملها [1].

٦٢ـ فيما يتعلق باستعراض المقترحات المتعلقة بميزانية البرنامج ، أوصت اللجنة بما يلي :

(أ) وفقا للقرار ج ص ع٣٣ـ١٧ ، ينبغي أن تستعرض اللجان الاقليمية مشروع ميزانية البرنامج فيما يتعلق بالتعاون التقني بين كل دولة عضو في الاقليم والمنظمة [1] ،

(ب) ينبغي ، من أجل ضمان شفافية مسؤولية الدول الأعضاء عن تطبيق السياسة الجماعية ، أن تنشئ اللجان الاقليمية نظاما للمعلومات يتضمن معلومات عن التقدم الذي يحرزه كل بلد في سبيل بلوغ هدف توفير الصحة للجميع ، وما يتصل به من استخدام موارد المنظمة [1].

٦٣ـ وناقشت ثلاث لجان اقليمية هذه المسألة • واقترحت اللجنة الاقليمية للبلدان الأمريكية أن من الأمور المفيدة قيام حوار وثيق بين وزارات الصحة والمنظمة شأنه شأن تحسين الاتصال ونقل المعلومات• وحثت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا بمقتضى قرارها ج ش آ/ ل إ٤٠/ ق٢ الدول الأعضاء على الافادة على نحو كامل وفعّال من السياسة الاقليمية لميزانية البرنامج ومن الآلية الادارية المشتركة بين الحكومات والمنظمة في صياغة وتنفيذ البرامج التعاونية للمنظمة •أما اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي ، فقد حثت في قرارها غ م هـ/ ل إ٣٨/ ق١٤ الدول الأعضاء على زيادة جهودها في تطبيق السياسة الاقليمية لميزانية البرنامج باعتبارها الأساس لتخطيط وبرمجة ورصد وتقييم استخدام موارد المنظمة على المستوى القطري • ولم يوافق بضعة ممثلين أثناء المناقشة على أنه ينبغي للجنة الاقليمية أن تستعرض مشروع ميزانية البرنامج المتعلق بكل دولة عضو •

---

(١) الوثيقة م ت ٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

٦٤- قد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية أن تنشئ الآليات والاجراءات المناسبة ، بما في ذلك نظام للمعلومات ، وأن تضطلع باستعراضات لمشروع ميزانية البرنامج المتعلق ببلدان الاقليم ، كما سبق أن اتفق عليه في سياساتها الاقليمية لميزانية البرنامج •

٦٥- وفيما يتعلق بالمراجعات المالية من حيث السياسات والبرامج (١)، أوصت لجنة البرنامج :

(أ) أن تجري اللجان الاقليمية مراجعات حسابية اقليمية من حيث السياسات والبرامج ، باستخدام بروتوكول عام متفق عليه لهذا الغرض واختيار بضعة بلدان كل عام • وسوف يقوم المجلس التنفيذي ، طبقا للقرار ج ص ع٣٣-١٧ بمراقبة عمل اللجان الاقليمية في انجاز هذه المراجعات الحسابية (٢)،

(ب) على المجلس التنفيذي أن يطلب الى المدير العام مواصلة اجراء مراجعات مالية مستقلة من حيث السياسات والبرامج وتقديم تقارير عنها الى الحكومات المعنية عن طريق المديرين الاقليميين (٢)،

(ج) ينبغي أن يستعرض المجلس مجموعات مجهولة الهوية من هذه المراجعات بل ينبغي فضلا عن ذلك أن يشارك أعضاء المجلس في هذه المراجعات (٢)•

٦٦- وأيدت أربع لجان اقليمية اجراء مراجعات حسابية اقليمية من حيث السياسات والبرامج • ولم تناقش اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي هذه المسألة بالتفصيل • غير أن أحد الممثلين اقترح اجراء استعراض من قبل الأنداد، ولكن ليس على حساب الثقة والاحترام المتبادلين • ولم تناقش اللجنة الاقليمية لكل من أفريقيا وشرق البحر المتوسط هذه المسألة •

٦٧- قد ترغب لجنة البرنامج في استعراض مسألة اجراء مراجعات مالية من حيث السياسات والبرامج مع مراعاة تعليقات اللجان الاقليمية ، وكذلك المراجعات الحسابية الخارجية والداخلية التي تجرى حاليا •

٦٨- فيما يتعلق باشتراك المجلس وأعضائه في العملية ، أوصت لجنة البرنامج بأن يشترك أعضاء المجلس بدور فعّال في أعمال اللجان الاقليمية مع استرعاء انتباهها الى السياسة العالمية ومتابعة ما يحدث فيها عن كثب ومناقشة استنتاجاتها علنا في المجلس • وعلى المجلس أن ينشئ لهذا الغرض لجنة صغيرة تستعرض استخدام موارد المنظمة للتعاون التقني في كل اقليم ، وأن يشمل ذلك استعراض مجموعة مجهولة الهوية من المراجعات المالية من حيث السياسة والبرامج تكون قد أجريت في بلدان الاقليم ، وبحث تمشي أنشطة التعاون التقني في الاقليم مع السياسات الجماعية للمنظمة • وينبغي أن تضم اللجنة أعضاء من البلدان في كل اقليم (٢)•

٦٩- وكانت اللجنة الاقليمية لأوروبا هي الوحيدة التي علقت على هذه المسألة ، فأيدت توصية مجموعة فرعية منبثقة منها بأن يؤدي أعضاء المجلس التنفيذي دورا فعالا في اللجان الاقليمية ، سواء في اقليمهم أو في الأقاليم الأخرى ، مما يمكنهم من الاسهام بدرجة أكبر في اللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي •

٧٠- مع مراعاة المشكلات المالية واللوجستية والاجرائية ، قد ترغب لجنة البرنامج أن تناقش الموضوع مرة أخرى وأن تقدم توصياتها بشأنه الى المجلس التنفيذي •

المسألة ٧ : رقم التخطيط القطري

٧١- ذكرت لجنة البرنامج في استعراضها أن أرقام التخطيط القطري المبدئية كثيرا ما تعتبر ملكا لوزارة الصحة بدلا من اعتبارها ملكا جماعيا للمنظمة (٢)•

---

(١) هذه المراجعات الحسابية ، اضافية الى المراجعات المالية التقليدية الداخلية والخارجية ، وهي لا تحل محلها ولا تغني عنها بأي حال •

(٢) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

٧٢- وفي الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢، بعنوان "ادارة موارد المنظمة"[١]، التي أعدها المدير العام للجنة البرنامج اقترح المدير العام " التخلي عن نظام اصدار أرقام التخطيط القطرية المبدئية ،ليحل محله وضع الميزانية البرنامجية بمعناها الحقيقي ، أي البرمجة بحسب الأهداف والميزنة بحسب البرامج ، مع تخصيص الميزانية في ضوء التزام الأنشطة البرنامجية المقترحة بالسياسة الجماعية ، وتوقعات النجاح من حيث الأنشطة البرنامجية الوطنية ذاتية الدعم• وهكذا يمكن الاحتفاظ بالاعتمادات المالية في المستوى الاقليمي ، وصرفها عندما تقتنع اللجنة الاقليمية أو الجهة التي تفوض اليها المسؤولية من قبل اللجنة الاقليمية ، أن مقترحات الميزانية البرنامجية سليمة وجيدة ، وبطبيعة الحال ، فان اللجان الاقليمية يمكنها أن توكل هذه المسؤولية الى المديرين الاقليميين • وفي الوقت نفسه ، يمكن للمجلس التنفيذي رصد ومراقبة العملية مع امكان احتجازه لجزء من الاعتمادات المالية كاحتياطي يتم صرفه عندما يقتنع بأن أنشطة التعاون التقني للمنظمة تتفق مع سياسات جمعية الصحة • ويمكن للمجلس أيضا أن يفوض هذه المهمة الى لجنة فرعية ، أو الى المدير العام " [٢]•

٧٣- وأوصت لجنة البرنامج بما يلي :

(أ) ينبغي الابقاء على ممارسة اصدار أرقام للتخطيط القطري المبدئية ، لكن ذلك يتوقف على ازدياد تحمل الحكومات مسؤولية استخدام هذه الموارد ، وتقديم تقارير عن هذا الاستخدام الى اللجان الاقليمية ، وقيام هذه اللجان باستعراض استخدام الموارد[٢]،

(ب) كحافز لضمان استخدام موارد المنظمة في البلد طبقا للسياسة الجماعية ، ينبغي حجب نسبة مئوية معينة من الاعتماد المالي المخصص للبلد ، وبذا تتعزز قيادة المديرين الاقليميين وموقف المدير العام ، الذي يجب اشراكه في العملية وقدرته على التصرف ، ويتحسن تبادل المعلومات • ولم يكن هناك اتفاق في الرأي حول جدوى هذا الاقتراح ومقدار هذه النسبة المئوية ، التي تراوحت بين ٥ و ١٠٠ • وينبغي أن تبحث اللجان الاقليمية هذا الاقتراح وأن تقدم استنتاجاتها الى المجلس التنفيذي[١]•

٧٤- وعارضت اللجان الاقليمية الثلاث التي علقت على هذا البند اجراء أي تغيير في النظام القائم الذي يقضي باعداد أرقام التخطيط القطري • وعلاوة على ذلك ، أوصت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا بعدم حجب أي نسبة من هذا المبلغ لدى المدير العام • ولم تناقش اللجان الاقليمية لأفريقيا والبلدان الأمريكية وأوروبا هذا البند •

٧٥- قد ترغب لجنة البرنامج أن تنظر في الخيارات التالية :

(أ) وبما أنه سبق لها أن وافقت على التوصية بالابقاء على ممارسة اصدار أرقام للتخطيط القطري المبدئية • ولم تناقش هذه المسألة سوى ثلاث لجان اقليمية ، وأعلن كلها بقوة تأييدها للابقاء على هذه الممارسة • لذلك قد ترغب لجنة البرنامج في أن تؤكد من جديد للمجلس وجوب الابقاء على ممارسة اصدار أرقام للتخطيط القطري المبدئية •

(ب) نظرا لأن مسألة اصدار أرقام للتخطيط القطري المبدئية تتوقف على ازدياد تحمل الحكومات مسؤوليتها في هذا المضمار ، وتقديم تقارير الى اللجان الاقليمية وقيام هذه اللجان باستعراض استخدام الموارد، تبحث بصورة مستقلة تحت بنود أخرى (المسائل ٤ و٥ و٦) ولذلك فقد ترغب لجنة البرنامج في فصل ذلك من توصيتها الواردة في الفقرة ٧٣ (أ) أعلاه •

(ج) فيما يتعلق باقتراح حجب نسبة معينة من مخصصات البلدان ، لم يكن باستطاعة لجنة البرنامج ذاتها التوصل الى اتفاق في الرأي بشأن فائدة الاقتراح • واعترضت على الاقتراح اللجنة الاقليمية الوحيدة التي علقت عليه • وقد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بألا يواصل بحث اقتراح حجب نسبة من مخصصات البلدان •

---

(١) نشرت فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ ، الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ •
(٢) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ٢٣ ، الجزء الأول •

المسألة ٨ : تأمين التنفيذ في الوقت المناسب وصرف الاعتمادات غير الملتزم بها

٧٦- ذكرت لجنة البرنامج في استعراضها أن " تنفيذ الأنشطة المشتركة بطيء للغاية "[١]. ولذلك أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) ضمانا لتنفيذ الأنشطة المشتركة في الوقت المناسب ينبغي أن تستعرض اللجان الاقليمية الجدول الزمني لتخطيطها وادارتها بغية ضمان بدئها فورا وانجازها بسرعة وكفاءة ،

(ب) من طرق تعزيز هذا الاجراء أن يتخذ قرار بأنه اذا لم يتم مثلا الالتزام بثلاثة أرباع الاعتماد المالي المخصص لأي بلد من أجل الأنشطة المتفق عليها بحلول نهاية حزيران/يونيو من السنة الثانية من أية فترة ميزانية ثنائية السنوات ، فان الاعتمادات غير الملتزم بها يمكن تحويلها الى الدخل الطارئ أو استخدامها في أنشطة متفق عليها في بلدان أخرى تكون قد استخدمت بالكامل الاعتماد المالي المخصص لها على النحو السليم • الاّ أن مثل هذا الاجراء العاجل لا ينبغي أن يتخذ على حساب التخطيط الدقيق • وينبغي أن تضمن أية خطة متجددة تطلعية الاستمرارية بين فترات الميزانيات الثنائية السنوات ، وبذا تسهل تنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب[١] •

٧٧- وعلقت ثلاث لجان اقليمية على هذه المسألة • وشددت اللجنة الاقليمية لأفريقيا على الحاجة الى تحديد الخطط تحديدا واضحا ، وتعيين الموارد بدقة من أجل تيسير تنفيذ البرامج بنظام وعلى النحو الأمثل • وعارضت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا بشدة سحب أو تحويل الاعتمادات غير الملتزم بها • وذكرت أن " سحب مخصص أحد البلدان أو تحويله في حالات لا تكون فيها البلدان قادرة على التنفيذ في الاطار الزمني المحدد ، بسبب ضعف الهياكل الادارية ، لا يبدو ملائما بالنظر الى سياسات المنظمة المعلنة بشأن دعم البلدان في تعزيز قدراتها الادارية " • لذلك أوصت بتأسيس عدد من التدابير لتعجيل تنفيذ برامج المنظمة التعاونية • كما رفضت اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي بشدة اقتراح سحب الاعتمادات غير الملتزم بها باعتباره لا يتفق مع اللامركزية والمشاركة بين المنظمة والبلدان •

٧٨- قد ترغب لجنة البرنامج فيما يلي :

(أ) اعادة تقديم توصيتها الواردة في الفقرة ٧٦ (أ) أعلاه الى المجلس التنفيذي ، باعتبارها لاتزال سارية المفعول وصالحة ،

(ب) اعادة النظر في توصيتها الواردة في الفقرة ٧٦(ب) أعلاه في ضوء ردود فعل اللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي •

المسألة ٩ : وظائف ممثلي المنظمة ، والمكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي

٧٩- ذكر في الفقرة ٦٢ من الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ التي ناقشتها لجنة البرنامج[٢] ما يلي :

من حق الدول الأعضاء ألاّ توافق على الطريقة التي اتبعها المدير العام في اعادة تحديد وظائف ممثلي المنظمة، والمكاتب الاقليمية ، والمقر الرئيسي ، وفقا للقرار ج ص ع٣٣-١٧ • فعلى سبيل المثال ، قد تجد الدول الأعضاء حرجا في أن يقوم ممثل المنظمة باحاطتها علما بسياسة المنظمة • وقد تعتقد أن مجرد حضورها دورات اللجان الاقليمية وجمعية الصحة يجعلها تعلم هذه السياسات بشكل أفضل من ممثل المنظمة ، وقد تفضل أن يقتصر عمل هذا الموظف على مجرد كونه مسؤول اتصال مع المكتب الاقليمي • أو قد تفضل أن يحصل ممثل المنظمة على الدعم مباشرة من جميع مستويات المنظمة ، بما في ذلك المقر الرئيسي • وقد ترى أن ممثلي المنظمة ينبغي أن يتمتعوا بقدر من الاستقلال أكبر بكثير مما يتمتع به معظمهم الآن • فاذا كان الحال كذلك ، فان اللجنة الاقليمية المعنية يمكن أن تطلب من المدير الاقليمي العمل على ضمان سرعة تفويض المسؤوليات لممثلي المنظمة ، وفقا للترتيبات الادارية الجديدة ، وارشادات المدير العام بشأن سياسة الميزانية البرنامجية الاقليمية • وفي الوقت نفسه يمكن للدول الأعضاء أن تستعرض قدرات مكاتب ممثلي المنظمة ، بغية تعزيزها عند اللزوم ، ولكن بطريقة تؤدي الى دعم الحكومات ، لا الحلول محلها ، في علاقاتها مع المنظمة •

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

(٢) نشرت فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ ، الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ •

٨٠- وقد طرحت لجنة البرنامج في تقريرها السؤال التالي : " هل تستخدم هياكل المنظمة بطريقة صحيحة لأداء المهام الموكولة اليها ؟ " • غير أن تقرير اللجنة لم يتضمن أي تعليق أو توصية بشأن المهام فيما عدا قبول المهام التي أعيد تحديدها [١] •

٨١- وناقشت اللجان الاقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي هذا البند واتفقت جميعها مع المهام المعاد تحديدها لممثلي المنظمة ، والمكاتب الاقليمية والمركز الرئيسي على النحو المعتمد في القرار ج ص ع٣٣-١٧ ، والتي حددت مرة أخرى في السياسات الاقليمية لميزانية البرنامج • وشددت اللجان الاقليمية الثلاث جميعها على الحاجة الى تعزيز دور ممثلي المنظمة ومكاتبها • كما أكدت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا مرة أخرى على أهمية دور الترتيبات الاقليمية التي نص عليها الدستور والتي يجب تعزيزها •

٨٢- قد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية مواصلة رصد وتحسين أداء ممثلي المنظمة ومكاتبهم والمكاتب الاقليمية ، وتعزيز علاقاتهم مع المستويات الأخرى في المنظمة •

المسألة ١٠ : هيكل المكاتب الاقليمية

٨٣- جاء في الفقرة ٦٣ من الوثيقة م ت٨١/ل ب/ و ع/٢ [٢] ما يلي :

قد ترغب اللجان الاقليمية أيضا في مراجعة هياكل المكاتب الاقليمية ، ضمانا لكونها منظمة على أفضل وجه يسمح لها بالاضطلاع بمهامها المحددة لها • ويتضمن ذلك بطبيعة الحال مسائل تتعلق بالتزويد بالموظفين • وقد يرغب المكتب الاقليمي في أن يدرس مثل هذه المراجعات التي تقوم بها اللجان الاقليمية ، أو أن يقوم هو نفسه باجراء مثل هذه المراجعة لكل من المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، والعلاقات بينهما •

٨٤- ولم تناقش لجنة البرنامج هذه المسألة على وجه التحديد •

٨٥- وعلقت على المسألة لجنة اقليمية واحدة • اذ أكدت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا من جديد، بمقتضى قرارها ج ش آ/ل إ٤٠/ق٢ أن الهيكل الحالي للمنظمة ووظائفها على المستويين القطري والاقليمي يتفقان بصورة عامة مع دورها في مجال التعاون التقني والتنسيق • غير أنها طلبت من المدير الاقليمي أن يستعرض هيكل المكتب الاقليمي لضمان قدرته على الاستجابة لاحتياجات البلدان من أجل تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات الوطنية والاقليمية لتوفير الصحة للجميع• ولم تناقش اللجان الاقليمية الخمس الأخرى هذه المسألة •

٨٦- قد ترغب لجنة البرنامج أن توصي المجلس التنفيذي بأن يطلب من اللجان الاقليمية أن تستعرض عند الضرورة هيكل المكاتب الاقليمية لضمان أنها منظمة على خير وجه من أجل أداء المهام المنوطة بها •

المسألة ١١ : نظام تزويد أمانة المنظمة بالموظفين

٨٧- طرحت لجنة البرنامج في تقريرها [١] السؤال التالي : هل الموظفون الوطنيون وموظفو المنظمة مجهزون تجهيزا كافيا يؤهلهم لاستخدام موارد المنظمة بطريقة تتسم بالفاعلية والكفاءة من أجل التنمية الوطنية ؟ ثم استطردت فذكرت أنه على الرغم من عدد من الاستخدامات الناجحة لميزانية برنامج المنظمة ، كان التقدم بطيئا للغاية في تنفيذ أحكام القرار ج ص ع٣٣-١٧ ، وذكرت أن من بين العقبات أن النظام الحالي للتوظيف في الأقاليم لا يكفل دعما دوليا حقيقيا للدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم وينبغي اعادة النظر فيه [١] • واعتبرت لجنة البرنامج أن مسائل التوظيف تكتسب أهمية عظمى في تحقيق الادارة السليمة لموارد المنظمة ، وفي بلوغ الأداء الأمثل لجميع مستويات المنظمة ، ونظرت بدقة في التحسينات التي يمكن ادخالها على سياسة المنظمة بشأن التزويد بالموظفين ، مع تكريس اهتمام خاص للوظيفة الهامة التي يشغلها ممثل المنظمة على المستوى القطري [١] •

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

(٢) نشرت فيما بعد كمرفق للجزء الأول ، الملحق ١٣ ، الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ •

٨٨- وقدمت لجنة البرنامج عدة توصيات بشأن نظام التوظيف :

(أ) ينبغي للمجلس التنفيذي وجمعية الصحة اعادة النظر في النظام الحالي للتوظيف في الأقاليم ، بدءا بممثلي المنظمة ، لكي يتسنى ضمان دعم دولي حقيقي للدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم ،

(ب) فضلت اللجنة الأخذ بمنهج موحد لادارة شؤون الموظفين أي اضطلاع المقر الرئيسي والمكاتب الاقليمية معا بمراقبة انتقاء الموظفين وتناوبهم بصورة موحدة بدلا من نظام مركزي للتزويد بالموظفين • وينبغي الاستمرار في ايلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أوسع أساس جغرافي ممكن ،

(جـ) رأت اللجنة أن هناك حاجة الى تعيين الشباب في المنظمة [(١)] ،

(د) شددت اللجنة على أهمية تنقل الموظفين[(١)] ،

(هـ) أوصت بأن يجري المدير العام ، دراسة عن وسائل وتبعات اتباع منهج موحد لادارة شؤون الموظفين وتطبيق ذلك أولا على ممثلي المنظمة [(١)] •

٨٩- وعلقت ثلاث لجان اقليمية على هذه المسألة ، من بينها اثنتان ناقشتا مسألة اختيار ممثلي المنظمة • وذكرت اللجنة الاقليمية لجنوب شرق آسيا أن النظام الحالي لتعيين الموظفين القطريين ، ولاسيما ممثلي المنظمة ، بطريقة التشاور بين المديرين الاقليميين والدول الأعضاء والمدير العام ليس بحاجة الى تغيير • ولم تقبل اللجنة الاقليمية اقتراح تعيين ممثلي المنظمة على أساس مركزي تجريبي ، دون اجراء المشاورات المشار اليها أعلاه • وذكرت فيما يتعلق باقتراح تعيين الشباب أنه رغم أنه جذاب لأول وهلة ، فانه قد تترتب عليه صعوبات • كما انها أعربت عن شكها في أن يكون التعيين المركزي حلا لمشكلات التزويد بالموظفين ، ولذلك حثت المدير العام على وضع سياسة توظيف طويلة الأجل للمنظمة بالتشاور الوثيق مع الأقاليم • وعلقت اللجنة الاقليمية لغرب المحيط الهادي بأن هناك حاجة الى تحسين التوزيع الجغرافي للموظفين بدلا من التركيز الجغرافي •

٩٠- وبناء على توصيات لجنة البرنامج (الفقرة ٨٨ أعلاه) ، عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٨٨ (هـ) أعلاه على وجه الخصوص ، قدم المدير العام للدورة الحادية والثمانين للمجلس دراسة عن وسائل وتبعات اتباع منهج موحّد لادارة شؤون الموظفين • واستعرض المجلس التنفيذي نتائج الدراسة المذكورة واعتمد في ختام استعراضه المقرر م ت٨١(١٥) (أنظر الفقرة ٢٦ أعلاه) •

٩١- قد ترغب لجنة البرنامج في توصية المجلس التنفيذي بأن يطلب من المدير العام : (أ) مراعاة مناقشات وتعليقات المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج التابعة له واللجان الاقليمية (المشار اليها في الفقرات ٨٨-٩٠ أعلاه) لدى اعادة تقييم واعادة تشكيل برنامج المنظمة ، وفي الاستعراض اللاحق لنظام التوظيف ، (ب) النظر ، أثناء ذلك ، وبالتشاور الوثيق مع المديرين الاقليميين ، في فرص تعزيز العلاقات بين المكاتب الاقليمية والمقر الرئيسي ، (جـ) تقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في احدى دوراته المقبلة •

رابعا - أعمال المتابعة

٩٢- قد ترغب لجنة البرنامج في أن توصي المجلس التنفيذي أن يطلب في دورته الثالثة والثمانين من اللجان الاقليمية ، بهدف مواصلة تحسين ادارة موارد المنظمة ، أن تتابع بصورة منتظمة التوصيات التي تقدمها اللجنة بشأن ادارة موارد المنظمة ، وأن تقدم تقريرا عنها الى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ •

---

(١) الوثيقة م ت٨١/١٩٨٨/ سجلات/١ ، الملحق ١٣ ، الجزء الأول •

= = =